مدى مساهمة القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر

د. أمحمدي بوزينة أمنة

أستاذة محاضرة قسم ب

جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف –

ملخص:

ظاهرة البطالة أحد المشاكل التي تؤرق جميع الحكومات في شتى دول العالم، وهذا لها من آثار سلبية على المجتمع من جميع النواحي الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الدينية...الخ، وتشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة ودعم النمو وتعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة ومنح فرص العمل وتوليد الدخل المستدام، لذا تعتزم الجزائر إعطاء بعد جديد للسياحة في حدود ما تحويه من إمكانات ومواطن القوة وقد أولت الجزائر في هذا الإطار لتفعيل دور القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر، أهمية خاصة إلى تجارب الدول المجاورة والدول التي حققت نجاحا في مجال السياحة، واستندت في تخطيطها إلى تقييم نجاحاتها وأيضا بعض عوامل فشلها، ابتداء من مخطط أفاق 2010 مرورا بمخطط أفاق 2013 وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025.

Abstract :

phénomène de chômage l'un des problèmes qui affligent tous les gouvernements de divers pays du monde, et cela a des effets négatifs sur la communauté de tous les égards économiques, culturelles, sociales, politiques, religieuses ... etc., et du tourisme est le nouveau moteur du développement durable et de soutenir la croissance et est le principal moteur pour le secteur des services dans l'économie en raison de sa capacité de création de richesse et donnant des possibilités d'emploi et de générer des revenus durables, de sorte Algérie envisage de donner une nouvelle dimension au tourisme dans les limites de ce contenu du potentiel et des points forts a donné l'Algérie dans le cadre de l'activation du rôle du secteur du tourisme dans la lutte contre le chômage dans le problème Algérie, d'une importance particulière à l'expérience des États et les pays voisins qui ont réussi dans le domaine du tourisme, et sur la base de sa planification pour évaluer les réussites et les échecs sont aussi des facteurs, à partir du régime en 2010 par le régime réveillé le Plan directeur de 2013 pour la création du tourisme la principale référence pour la politique des perspectives pour le tourisme en Algérie en 2025.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة أحد المشاكل التي تؤرق جميع الحكومات في شتى دول العالم، وهذا لما تحويه من آثار سلبية من جميع النواحي الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الدينية...الخ، خصوصا بعد الأزمات المالية الأخيرة، وانكماش الاقتصاد العالمي، في المقابل يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية، بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما توفره من فرص لخلق الثروة، من حيث مساهمتها في بالهندسة الشاملة للاقتصاد، إذ تشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة ودعم النمو وتعتبر المحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد بسبب قدرتها على تكوين الثروة ومنح فرص العمل وتوليد الدخل المستدام، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ولعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو مستوى التشغيل والبطالة في جميع المناطق السياحية عموما وفي المناطق السياحية الجزائرية بصفة خاصة.

ففي وقت أضحت فيه مشكلة البطالة تمثل عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في دول العالم، إذ أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد عن ربع قرن مشكلة هيكلية تمس كل الاقتصاديات، ومما أزم الوضع هو أن هناك نقص في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها .

وعلى هذا تسعى الدولة الجزائرية مثل غيرها من الدول لتفعيل دور القطاع السياحي في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر، من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ابتداء من مخطط أفاق 2010 مرورا بمخطط أفاق 2013 وصولا إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر في آفاق 2025، كما تراهن الجزائر على استقبال 2.1 مليون سائح في آفاق 2015 التي سيترتب عنه استحداث 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن إبراز إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال محاولة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع وأفاق الصناعة السياحية في الجزائر؟ ما مدى مساهمة القطاع السياحي في مواجهة ظاهرة البطالة ؟ وما هي جهود الجزائر في النهوض بالتنمية المستدامة في القطاع السياحي وبالتالي خلق مناصب عمل؟

للإجابة على هذه التساؤلات، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: القطاع السياحي والاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: أهمية السياحة في الجزائر

المطلب الثاني: مدى إسهام السياحة في معالجة ظاهرة البطالة بالجزائر

المبحث الثاني: أفاق السياحة في الجزائر ومقومات نجاحها

المطلب الأول: أفاق السياحة في الجزائر

المطلب الثاني : الإستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر

المبحث الأول: القطاع السياحي والاقتصاد الجزائري

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة، وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، ومنه يترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المقصد السياحي[1]، ويمكننا تسليط الضوء عليها بإيجاز ، ثم نتطرق إلى مدى إسهام السياحة في معالجة ظاهرة البطالة بالجزائر .

المطلب الأول: أهمية السياحة في الجزائر

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لخدمة الاقتصاد والمجتمع، لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا[2]، فالجزائر حددت جملة أهداف، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الاقتصادي، والتي تجسدت في العناصر التالية:

أ- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.

ب- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.

ج- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية.

د- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.

هـ- تحسين آداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

---

[1] – موفق عدنان، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، ،عمان الأردن، 2010، ص14.

[2] – عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003، ص94.

و- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

ز- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية.

س- تلبية الحاجات المتزايدة بإستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها.

ط- تحسين الوظائف الإقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

ومن ثم تبرز أهمية السياحة من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للسياحة المستدامة [1]

تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، وتمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، إذ تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، من خلال ما تحققه من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي، وترجع أهمية السياحة إلى تأثيراتها الاقتصادية المختلفة . حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على الاقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بها. إذ يؤدي إلى انتقال الأموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المنشغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق[2].

ويعتبر النشاط السياحي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية لكونه قطاع خاص، وتكمن خصوصيته بأنه نشاط اقتصادي متجدد، لا ينقرض ولا يختفي طالما البيئة التي تحيط به لم يتم تهميشها وإفسادها، خاصة وأنها نشاط متداخل مع مختلف النشاطات الاقتصادية الأخرى، فلها دور فعال في التنمية بشكل فعال وأيسر عن طريق المساهمة في زيادة الدخل الوطني الخام، وكذا بخلق فرص عمل وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق البلد وعلى العموم نلخص دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في النقاط التاليـة:

---

[1]- ناصري عائشة، التنمية المستدامة وإستراتيجية تطبيقها في الجزائر ، مذكرة ليسانس، تخصص نقود وبنوك، جامعة المدية، **الجزائر**، 2007، ص 53.

[2]- زيد منير عبوي ، السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2007، ص43.

1- **توفير فرص عمل جديدة:** تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، فهي بذلك تهدف إلى تحقيق فرص عمل كثيرة، إن كافة الاستثمارات التي يقوم بها البلد السياحي، كالمنشئات الفندقية، وسائل النقل السياحي، مكاتب ووكالات السفر والسياحة، تؤدي إلى استيعاب قدر مناسب من العمالة وينتج فرصا واسعة للحصول على مناصب العمل. وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن صناعة السياحة ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بشكل مباشر وغير مباشر في جميع أنحاء العالم، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

كما أنه من خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت هذه الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة، فقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

كذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة على تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق، سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة، لذلك نجد أن التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي وقطاع المصارف والتأمين... إلخ.

ويبدو من الطبيعي والمنطقي أن زيادة حجم الحركة الفندقية نتيجة ارتفاع معدل التدفق للسائحين إلى المقصد السياحي تعني زيادة حجم العمالة لأن الرواج الفندقي ينتج عنه تشغيل أعداد متزايدة من اليد العاملة بنسبة كبيرة، ولذلك تنخفض نسبة البطالة، وهو ما يحقق هدفا من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة. ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة

العالمية أي إلى تحرير الخدمات، التي من أهمها الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية والنقل الدولي وخدمات بيوت الخبرة كلها أنشطة تتصل بروابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية[1].

2- توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بحيث يمثل صادرات غير منظورة وهو عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، كما ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في مطلع 2013 قدرت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة ستقارب 6,4 مليار دولار أمريكي[2].

3- مساهمة السياحة في إيرادات الدولة: تتلخص هذه الإيرادات في الرسوم والضرائب المتنوعة التي تفرضها الدولة على مختلف الأنشطة لاسيما السياحة منها، وحتى المتعلق بها كالضرائب، مستوى الرسوم الجمركية على السلع، والخدمات والمعدات ورسوم العبور، وقدرت المنظمة العالمية للسياحة استنادا إلى دراسة قام بها 230 خبير وأخصائي من 100 دولة قيمة السياحة العالمية بـ 514.4 مليار دولار عام 2003، مقابل 474.2 مليار دولار عام 2002، بزيادة قيمتها 40 مليار دولار، في الوقت الذي توقع فيه الخبراء بناء على تقييم السداسي الأول من سنة 2004 أن هذه السنة ستكون أحسن، على الرغم من تفجيرات مدريد مشيرا بأن مستويات قياسية يتم تحقيقها في أوربا وآسيا عام 2004، كما أن التوقعات تشير إلى ارتفاع محسوس يتجاوز 550 مليون سائح، إذ أن الخطر الذي مثله مرض الصارص في آسيا عام 2003 والذي فسر تراجع السياحة بالمنطقة زال بصورة شبه كليه، كما أن المنطقة لم تعش اضطرابات سياسية وأمنية كبيرة على عكس سنة 2003، ومنه نقول أن القطاع السياحي جملة يؤثر نسبة معتبرة على مراحل الإنتاج الوطني، كما أنه يحفز مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية، زاد معه الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية، وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، الأمر الذي يتولد عن ذلك الإنفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها[3].

---

[1]- نفس المرجع، ص45-47.

[2] - Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p.4.

[3]- زيد منير عبوي، المرجع السابق، ص43.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للسياحة[1]

يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة، أحد مكونات المنتوج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية.

فالسياحة تمثل أحد القطاعات الاقتصادية، التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري وعلى العموم نلخص الأهمية الاجتماعية للسياحة في التنمية الاقتصادية في النقاط التاليـة:

1- تساهم في امتصاص من نسبة البطالة: حيث تؤدي السياحة إلى خلق فرص جديدة للعمالة في الدولة المستقبلة للسائحين، وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة (دراسات منظمة السياحة العالمية)، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5,3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

ومن هذا المنطلق يعتبر الاستثمار السياحي في كثير من الدول النامية، مخرجا لأزمة البطالة، وحافزا لتوسيع نطاق التوظيف، وما يترتب عن ذلك من تحسن في المستوى المعيشي والثقافي لبعض فئات هذه المجتمعات التي أصبحت تتقاضى مداخيل جديدة من هذا القطاع.

2- تحسين مستوى المعيشة: يؤدي رواج صناعة السياحة في منطقة معينة إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها، مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع متباين لمستوى أسعار السلع والخدمات المتاحة في المنطقة و بالتالي يتم خلق مداخيل جديدة، كما يؤدي هذا النشاط إلى عرض وتوزيع السلع، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة للأفراد[2].

3- **خلق حركة اجتماعية:** يقصد بالحركة الاجتماعية تدفق السياح الأجانب إلى مختلف بلدان المعمورة أو انتقال السائح من منطقة إلى أخرى للإقامة-فيها لمدة معينة من أجل الراحة والاستجمام، وكذلك تحديد الطاقة البشرية لمواجهة الحياة العملية مباشرة بعد انقضاء أيام العطل، « وتؤدي هذه الحركة إلى تعميم العلاقات بين السائحين والمواطنين في الدولة المستقبلة للسياح وتشجيع الاختلاط الاجتماعي والتبادل الحضاري بينهما، مما يؤدي إلى بناء جسور علاقات طيبة والتعاون بين الأمم » .

---

[1]- ناصري عائشة، المرجع السابق، ص 57.

[2]- صبري عبد السميع، نظرية السياحة، الطوبجي، القاهرة، 1992، ص 52.

وقد بلغ عدد السياح في الجزائر عام 2003 بـ 1660287 سائح من بينهم 861373 سائح جزائري مقيم في الخارج و304941 أجنبي[1].

الفرع الثالث :الأهمية الثقافية للسياحة

تمكن السياحة من الإحاطة بثقافات مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والاحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الإتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي[2]:

أ- المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.

ب- إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.

ج- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.

د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان)[3].

الفرع الرابع: الأهمية البيئية والعمرانية

تساعد السياحة على تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة استخدامها، على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث استخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الاهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال:

أ- المحافظة على المعطيات العمرانية: تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، والبنايات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح[1].

---

[1]- Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p.4.

[2] -Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2013, p. 8.

[3] -www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

ب– تحسين نوعية البيئة: توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة، إستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

المطلب الثاني: مدى إسهام السياحة في معالجة ظاهرة البطالة بالجزائر:

بما أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وهذا بدوره سيسهم في التخفيض من مشكلة البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح، وهذا ما سنركز عليه على النحو التالي:

الفرع الأول: السياحة والتشغيل في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر تطورا محدودا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات المتلاحقة من الزمن، وهذا ما سنبرزه في النقاط التالية:

أولا– السياحة والتشغيل في الجزائر حتى سنة 2001

بالنسبة لعدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة 2001 بلغ 13508 مستخدما، ويتوزع هذا العدد بين القطاعين العام والحكومي والقطاع الخاص، 8708 و4800 مستخدما على التوالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1985-2001

السنوات / عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
في القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغير %	-	28,15	18,86	2,96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، للمجموعة الإحصائية للجزائر، العدد 35، 2003.

[1] -www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

يظهر من الجدول أعلاه أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة 1985-2001 بنحو 4895 منصب عمل، أي بمعدل نمو متوسط 16.66% و يعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة.

جدول رقم (2): تطور العمالة في القطاع الفندقي، المقاهي والمطاعم بعد سنة 2001

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	95 000	103 000	165 000	172 000	193.900	204.400	320.000
معدل النمو	% 15,85	% 8,42	% 60,19	% 4,24	% 12,73	% 5,42	% 56.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى:

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء[1].

ثانيا- المشاريع قيد الانجاز مع بداية سنة 2007

في بداية الثلاثي الأول سنة 2007، قدر عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز ب 329 مشروعا سياحيا وقدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات ب 60.46 مليار دينار جزائري، وقد بلغ معدل الانجاز المتوسط ب 62.10%، إذ سوف تسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية، بطاقات إيواء جديدة تقدر ب 33152 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها 10544 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير منجز ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر ب 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

[1]- Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p.4.

والجدول الموالي يوضح لنا المشاريع قيد الانجاز:

جدول رقم (3) : توزيع المشاريع قيد الانجاز حسب نوع المنتوج بداية 2007[1]

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الاسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة(مليون دج)
شاطئ	75	10416	3508	10.926.08
حضري	203	15875	5463	22076.04
مناخي	8	405	173	269.35
معدني	26	3244	1047	1993.59
صحراوي	11	750	231	1091.04
غير محدد	6	2462	122	24099.59
الاجمالي	329	33152	10544	60.455.69

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن توزيع المشاريع قيد الانجاز توزعت بنسب متفاوتة بين أنواع المنتجات السياحية المختلفة، حيث كان النصيب الأكبر للمنتج الحضري ب 62%، يليه المنتج الشاطئ ب 23 %، في حين كانت نسبة المشاريع السياحية في باقي المنتجات اقل من 10%.

وقد ساهمت هذه المشاريع السياحية بعد دخولها مرحلة الاستغلال في توظيف ما يقارب 10544 عامل، أما التكلفة الإجمالية المقدرة لا نجاز هذه المشاريع فهي في حدود 60455.69 مليون دينار أما إجمالي طاقات الإيواء المنتظر إضافتها إلى الحظيرة الفندقية فهي محددة ب 33152 سريرا[1].

[1]– عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص89.

كما أن إتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر، تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك إرتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية حسب توقعات برنامج وزارة السياحة لتنمية للقطاع السياحي في آفاق 2013، وكذلك عدد الأسرة الموضوعة تحت الإستغلال[2].

إذ تشير التقديرات الواردة بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر إلى أفاق 2013 لوزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى أنه سيتم انجاز حوالي 115000 سريرا إلى غاية سنة 2013، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا حسب التقديرات لتبلغ مناصب الشغل المباشرة 57700 منصب و172500 منصب شغل غير مباشر، حيث يصبح العدد الإجمالي لمناصب الشغل في نهاية هذه الفترة ما يعادل 230000 منصب شغل جديد بالقطاع السياحي في الجزائر في آفاق 2013[3].

الفرع الثاني: معوقات القطاع السياحي في الجزائر

ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز هذه النسبة 7% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به.

كما يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية. وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة فإن نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر ب 66% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في قطاع السياحة تتيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة، نظرا لما لهذا النشاط من حساسية لارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيرها من العناصر الأخرى.

فانخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساس إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع.

وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، بدءا من تقني سامي إلى تقني عال وأخيرا شهادة ليسانس في

---

[1]- نفس المرجع ، ص 89 -90.

[2] - Ministère du tourisme, op-cit , p.4.

[3]- عشي صليحة، المرجع السابق، ص 100-101.

الفندقة والسياحة، وذلك من خلال تدعيم الطاقة البيداغوجية للبلاد الموجودة، إضافة إلى إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجامعات.

ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة[1].

المبحث الثاني: أفاق السياحة في الجزائر ومقومات نجاحها

المطلب الأول: أفاق السياحة في الجزائر

نظرا لما تملكه الجزائر من رخاء وتنوع للإرث السياحي، هذا ما خلق لها موقعا مهما وطموحا كبيرا لدى الطبقة السياسية كي تجعل من السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية، حيث تجعلها تخرج من عزلتها لتصبح قطبا سياحيا هاما، فالجزائر تتوفر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير الذي يبهر الزوار بجماله وتنوعه، ففي بداية السبعينيات كان أغلب السياح مغاربة بنسبة 44% وكان الجزائريون المقيمون بالخارج يمثلون 39.4% من الزوار، في حين أن الأوربيين يمثلون 13.3% معظمهم فرنسيين بنسبة 2.7 %.

وبدأ الوضع يتغير منذ وضع إستراتجية تنموية تهدف إلى بعث السياحة كبديل مولد لمناصب الشغل والثروات بالنسبة للبلاد، وخاصة في السنوات الأخيرة، فقد أظهرت بيانات رسمية أن عدد السياح الأجنبي في الجزائر ارتفع بـ: 4.09 % عام 2001 إلى 196.229 سائح من 17.553 خلال عام 2000 يتصدر الفرنسيين بإجمالي 70.880 سائحا بما يمثل 36 % من المجموع ويليهم التونسيون الذين وصل عددهم 33.607 سائح، واحتل القادمون من جمهورية مالي المركز الثالث بإجمالي 9.244 سائحا، وبلغ عدد الإيطاليين 8.260 سائحا يليهم الليبيون ب 6983، والألمان بـ 6.444 والأسبان 4.585 سائحا، ولم يتسنى معرفة حجم الإيرادات.

وقد أكد وزير السياحة أن الزيادات المعتبرة التي سجلت نسبة قدوم السياح إلى الجزائر في السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع مداخيل السياحة بالعملة الصعبة، وسجل قدوم 222.414 سائح خلال الثلاثي الأول لهاته السنة بزيادة 11.76 % مقارنة بالثلاثي الأول للسنة الماضية.

وقد أكد وزير السياحة من أن سنة 2003 سجلت قدوم أكثر من 1.166.000 سائح وهو عدد يفوق بنسبة 15 % عدد السياح الذين قدموا إلى الجزائر سنة 2002 التي شهدت دخول 966.000 سائح، وبالنسبة

[1]- نفس المرجع، ص102.

للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17 % مقارنة بمداخيل سنة 2002 التي قدرت بـ 133 مليون دولار للخزينة الجزائرية. إن مداخيل سنة 2002 بالعملة الصعبة كانت قد سجلت بدورها نسبة ارتفاع بلغت 33.7 % مقارنة بمداخيل سنة 2001 التي بلغت قيمتها 95.5 مليون دولار و تتوقع وزارة السياحة 3 مليون سائح من بينهم 2 مليون أجنبي في حدود 2013 مشيرة إلى أن عدد استثمارات متوقعة في الأفق لا سيما على مستوى طاقات الإيواء.و أكدت في هذا السياق إلى التطرق إلى تحديات مرتفعة تقدر بـ 4 ملايير دولار، 55.000 سرير جديد سيتم انجازها في حدود 2007، و60.000 سرير في حدود 2013 أي بمجموع 190.000 لتلبية الطلب. كما ستدرج عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار الأجنبي وذلك في مجال الشراكة أو التسيير باستقطاب رجال أعمال ومستثمرين*1*.

الفرع الثاني: مقومات نجاح الاستثمار السياحي في الجزائر

لا سياحة دون مقومات متكاملة، لهذا اتجهت كافة الدول النامية والمتقدمة الى توسيع نطاق التنمية والإستثمار السياحي بعدما صارت السياحة الصناعة الأولى في العالم والتحدي الأكبر أمام الدول العربية هو توفر رأس المال البشري بتدريب يعتمد المعايير العالمية، وتثقيف المجتمع المحلي لمعرفة دوره في زيادة النشاط السياحي وانعكاسه على التنمية، خصوصاً وأن تنمية الموارد البشرية هي أحد المعايير والمؤشرات لقياس التنافسية العالمية.

أولا– المقومات المطلوبة للحصول على إستثمار سياحي:

للوقوف على المقومات المطلوبة للحصول على إستثمار سياحي لابد من الوقوف على التحديات التي تقف أمام السياحة الجزائرية، أهمها: عدم توفر رأس المال البشري في الوقت المناسب والمكان المناسب والكفاءات المناسبة.

لهذا تتطلب السياحة توفير شروط معينة وظروف ملائمة تجعل السائح يشعر بتحقيق الحد الأدنى من الأهداف التي رسمها في مخيلته. ومن هذه العوامل ما يلي:

جودة الخدمة، فصناعة السياحة تعتمد على الخدمات، وتحتاج كثافة وكفاءة عمالة، ونتيجة طبيعة النشاط السياحي والتنافس ، يختم العمل على تحسين جودة الخدمة، وتتمثل في كل ما يعرض للسائح من حيث نوعية الإقامة والحرص على النظافة وتوفير المياه والنقل وتنوع الأكل وملائمته من ناحية الكم والكيف والسعر، إذ ليس من المرغوب فيه أن تعرض هذه الخدمات مقابل تكاليف باهظة، فتدفع السائح بالشعور بالغبن والاستياء.

[1]– رحماني محمد – الياس رحمون: العولمة وأثارها على التنمية المستدامة ، مذكرة ليسانس، نقود و بنوك،جامعة المدية، 2007 ، ص 120.

وثمة أنواع أخرى من الخدمات التي تترك آثارا إيجابية لدى السائح مثل: الهاتف والتلفاز والطوابع والبطاقات البريدية والمنتجات التقليدية وأماكن ممارسة الألعاب الرياضية ككرة السلة والتنس وكرة الطاولة، وكلها ذات تكاليف محدودة، إلا أن مردوديتها في جانبها السيكولوجي على السائح عظيمة، وهكذا يحس السائح بأنه يتحصل فعلا على منافع مقابل ما يدفعه من أموال.

وجودة الخدمات لا تتحقق، إلا بعمالة مؤهلة بتأهيل مناسب ومهنية عالية، حسب المعايير العالمية، لأن السائح القادم معتاد على خدمات عالية حول العالم، وينتظر الخدمات نفسها، لذلك جودة الخدمات مهمة، كذلك هذا السائح ينتقل من إقليم إلى آخر، وهذا يتطلب تنمية الموارد البشرية، وهي أحد المعايير والمؤشرات لقياس التنافسية العالمية .

وما يؤكد هذا التوجه، دراسة قامت بإعدادها المنظمة العربية للسياحة لتقرير التنافسية العالمية لعام 2009 مقارنة مع 2007 -2008، وجدت من خلالها، أن مركز العديد من الدول العربية صار إلى انخفاض وتنازل، نتيجة رداءة الخدمة السياحية.

كما أن تعزيز السياحة الثقافية، بعد هام للنهوض بمشروع وطني شامل للسياحة، فلكي نقدم سياحة أفضل يجب أن نغيّر النظرة، ففي الأردن مثلا كانوا يظنون أن السيّاح يأتون ليتفرجوا على الآثار وهذا يكفي، والحقيقة والواقع غير ذلك، لأن السائح القادم للتعرف على آثار وثقافة بلد يحتاج خدمات مساوية لقيمة الآثار، طيران، مواصلات، خدمات عالية وهذه عوامل مكملة وأساسية، فمثلا، تؤكد كل الدراسات أن السائح الياباني هو الأكثر إنفاقا وأكثر ثقافة وأكثر لطفاً، ولكن يطلب خدمات ذات مستوى عال، فاليابان تصدّر 20 مليون سائح سنوياً، وحصة الدول العربية مجتمعة لا تستفيد منه إلا بأقل من 1%، وهذا يتطلب رفع مستوى الخدمات كي نستقطبه، وهناك تجارب عديدة أثبتت، بأنه إذا تم تهميش المجتمع المحلي تفشل السياحة، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.

أما البعد الثالث، فيتمثل في الأمن، فالسائح يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامة جسده وأمتعته من أي مساس مادي أو معنوي سواء أكان صادرا من طرف القائمين على تسيير المرفق السياحي أو من عامة الناس. ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توافر الأمن بمفهومه الواسع ليتجنب أشياء مثل الحوادث والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية. إن أي إخلال بهذا الشرط سيؤدي حتما إلى إلحاق أضرار مادية ومعنوية بليغة بالسياحة

كتقليص مدة الإقامة المقررة سلفا أو عدم الرجوع إلى هذا المرفق ثانية أو اللجوء إلى الإنتقام بإعطاء صورة مشوهة لأقربائه والمتعاملين معه. وهكذا تطعن السياحة بطرق مباشرة وغير مباشرة.

إن توفير الأمن واحترام السائح يستوجب التزود بقدر كبير من الثقافة السياحية، ومتى توفرت هذه الأخيرة، فإن أي فرد وفي أي موقع سيكون واعيا كل الوعي بالنتائج السلبية التي ستنجم عن سلوكه تجاه السياح المحليين والأجانب سواء تجسد هذا السلوك في القول أو الفعل. إن التعامل بالانفعال مثلا أو إخفاء المفقودات أو محاولة إبتزاز السائح أو التحايل عليه، كلها تعتبر من المظاهر الممقوتة ومن الرواسب المتخلفة التي يجب الحيلولة دون وقوعها إذا ما أريد أن تتطور السياحة وتعاد لها الحيوية[1].

وأهم عامل لنجاح السياحة يتجسد في الهياكل السياحية التي تعتبر من الأولويات التي لا غنى عنها لترقية السياحة وتطويرها وجعل الاستفادة من عائداتها أمرا ممكنا. وانطلاقا مما هو معمول به في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر

لقد أعطت الدولة خلال العشرية الأخيرة اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لهذا القطاع والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية، و هو ما سنوضحه على النحو التالي:

الفرع الأول: الإجراءات المتبعة للتنمية السياحية في الجزائر

قررت الدولة الجزائرية خوصصة قطاع السياحة، من خلال توجيه نداء للمستثمرين الذين يتعاملون مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية المكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونيين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة والمواقع السياحية، وقد أخذت التعديلات المقترحة على مشروع القانون بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بهذا القطاع إلى مصاف القطاعات المساهمة في زيادة الثروة ولذلك تسيره عقلانيا، وتمحورت هذه التعديلات حول:

1- ضرورة وضع حد لعدم الانسجام السائد في التنمية السياحية التي تعرفها المؤسسات السياحية الوطنية، وذلك بتبني أسلوب جديد في التسيير يضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارية المتاحة؛

[1] – وداد إبراهيم، السياحة العربية بين الواقع والطموح، جريدة الوحدة، العدد 7300، الاثنين 5/31/ 2010. سوريا، على الموقع التالي:
http://wehda.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=376413030201005311153 08

2- توفير العرض السياحي وكذلك تطوير وبعث أشكال جديدة للأنشطة السياحية تلبي حاجات السواح، وقد أكد وزير السياحة على الأهمية القصوى التي تكتسبها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة وكذلك ترقية الاستثمار والشراكة والاستغلال الأمثل للعقار السياحي، وقد صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديلا على نص المشروع.

وقد تركزت التعديلات حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف مناطق الوطن كتلك المتعلقة بالعقوبات ومخطط التهيئة السياحية وآليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية والاستثمار.

وقد أكد أعضاء المجلس أن مشروع القانون هذا من شأنه تحديد المواقع السياحية وحمايتها من الخطر العمراني ومن المناطق الصناعية للقضاء على الفوضى والحفاظ على الملكية الخاصة مع منح الأولوية في الاستثمار إلى صاحب الملكية[1].

الفرع الثاني: أفاق مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2025

تبنت الجزائر إستراتجية لتنمية السياحة إلى غاية سنة 2025، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتوج السياحي، كما بادرت بإصلاح منظومتها لتأهيل العاملين في مجال السياحة بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة والتركيز على عامل تكوين كل الفاعلين في القطاع من مختصين وخبراء، عمال الفنادق والمرشدين السياحيين.

حيث أن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق، وإنما يجب أن تكون هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها الواسع، باعتبار الجزائر تمتلك كل المؤهلات لتطوير السياحة.

وهذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لآفاق 2025، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة يشكل الإطار الإستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، حيث تعلن من خلاله الدولة عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية على المدى القصير، المتوسط والبعيد، وإطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة بـ:

[1]- زيد منير عبوي، المرجع السابق، ص 249-250.

1- عرض رؤيتها حول تطور السياحة و التي يجب أن تتحقق قبل سنة 2025 على مستوى آفاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 أو على المدى المتوسط 2015 أو على المدى الطويل 2025 في إطار التنمية المستدامة من أجل جعل الجزائر بلد مستقبل؛

2- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده؛

3- ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة؛

4- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوربية المتوسطية.

يحدد بهذا للبلد أكمله ولكل منطقة من التراب الوطني التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة. إذ يرتكز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على خمسة ديناميكيات :

1- تقويم وجهة "الجزائر" لتعزيز جلب فرص الاستثمار والتنافس؛

2- تنمية الأقطاب والقرى السياحية السامية وذلك بترشيد الاستثمار؛

3- إعداد برنامج نوعية سياحية؛

4- تنسيق العمل وذلك بتعزيز السلسلة السياحية وإقامة شراكة عمومية وخاصة؛

5- تحديد ووضع حيز التنفيذ مخطط تمويل عملي من أجل دعم النشاطات السياحية وكذا المطورين وجلب كبار المستثمرين والمتعاملين.

كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني: المنطقة الشمالية/ وسط ،المنطقة الشمالية/ شرق1، المنطقة الشمالية/ شرق2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى[i].

ويحدد المخطط الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها تسعى الإستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق ثلاث نقاط مهمة:

1- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي، والاستثمار.

2- توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى: الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التشغيل.

3- المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي، بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار إستراتيجية وطنية، تعتمد على إشراك جميع الفاعلين في المجال، وتهدف إلى ما يلي:

- السهر على سير توجيهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعته تطبيقها خلال جميع المراحل.
- تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات، ومتابعة مدى تلاؤمته مع قدرات البلاد والسوق الدولية.
- تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة.
- تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات، دوواين، وكالات...).

وكلها أهداف لا تتحقق إلا إذا بإتباع سياسة واضحة المعالم تستخدم احدث التكنولوجيات والتقنيات المتوصل إليها.

وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

جدول رقم(03): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84 869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1,7	%3
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	000 200	400 000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51 200	91 600

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص 18.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007، أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد بـ 1,8 ضعف ما هو متاح حاليا لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 69 1598 سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام (PIB) فكانت بمعدل تطور الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007، بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع

السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007، كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعدا بيداغوجيا[1].

أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا ستتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية سنة 2025، إنما يرسم برنامجا لتطوير السياحة الوطنية وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية ودعم مكتسباتنا الطبيعية والثقافية بالاستثمار وجودة العرض، كما أن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين ومنهم على وجه الخصوص سكان المناطق المعنية بالنشاط، وعليه أضحت تنمية السياحة بالجزائر أولوية وطنية، وخيارا أساسيا نأمل أن يحتل موقع الصدارة من حيث هو عامل للنمو وأداة له.

أن الجزائر تصدر اليوم السياح أكثر مما تستقبله، ومن ثمة فإن الأهداف المنوطة بالنشاط السياحي تتمثل في التوصل إلى توازن أفضل، ورفع الطلب الداخلي المستمر في الاتساع، بالنظر للارتفاع المرتقب للدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام، فمن المتوقع أن يتعاطى 11 مليون جزائري السياحة في حدود سنة 2025.

إن المفهوم الجديد يقوم على خمس ديناميكيات تهدف إلى تثمين وجهة وعلامة الجزائر بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية وتحسين تموقعها، إنشاء أقطاب الامتياز السياحية وتنظيمها حول قرى سياحية يعتمد فيها إبراز أصالة واحاتنا وجمال مواقعنا المتوسطية وتطبيق مخطط الجودة السياحية بغية ضمان امتياز العرض السياحي الوطني، إضافة إلى كون إدماج تكوين مهني عالي الجودة والتفتح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع في خانة سياحية جديدة تتساوق مع التوجهات العالمية الصاعدة، فضلا عن ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال مفصلة حلقات السلسلة السياحية بما يضمن الفعالية وهذا بأن تصب مساعي كافة المتعاملين في توخي نفس الغاية ألا وهي إرضاء السائح، و أخيرا وضع خطة تمويل بسيطة وواضحة لدعم المستثمرين ومرافقتهم وتأطيرهم وإقامة علاقات ثقة معهم ذلك أنه يستحيل إنعاش النمو دون استرجاع الثقة المتبادلة. ومن ثمة بات فرض عين أن يدرك المستثمر المحلي، مثله مثل المستثمر الدولي، الأهمية التي توليها الدولة لأمنه ولأمن ممتلكاته.

إن المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية ما هو إلا نتاج المسعى الطويل هذا إنه يحدد السياحة الساحلية والسياحة الصحراوية كإنطلاقة أولى لتطوير السياحة في الجزائر، ويصبح من ثمة القاطرة التي تجر سائر القطاعات الأخرى وتجلب لها الخير العميم.

[1] – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية، من الموقع: www.ons.com

إن المفهوم الجديد هذا يقوم على خمس ديناميكيات تهدف بالتزامن إلى:

1- تثمين وجهة و"علامة الجزائر" بغية مضاعفة جاذبيتها وقدرتها التنافسية وتحسين تموقعه.

2- إنشاء أقطاب الامتياز السياحية وتنظيمها حول قرى سياحية يعتمد فيها إبراز أصالة واحاتنا وجمال مواقعنا المتوسطية.

3- تطبيق مخطط الجودة السياحية بغية ضمان إمتياز العرض السياحي الوطني بدءا من منح التأشيرة بإحدى قنصلياتنا إلى غاية إسم الفندق الذي يقع عليها الاختيار مرورا بالاستقبال في بوابات الدخول الدولية من مثل الموانئ والمطارات.

فنحن أرسينا المحاور الثلاثة هذه لسياسة الجودة التي نتوخاها على أساس التصور المشترك لمحترفي السياحة .

إن المخطط هذا يدمج ضمنه تكوينا مهنيا عالي الجودة والتفتح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتموقع في خانة سياحية جديدة تتساوق مع التوجهات العالمية الصاعدة.

4- ترقية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال مفصلة حلقات السلسلة السياحية بما يضمن الفعالية وهذا بأن تصب مساعي كافة المتعاملين في توخي نفس الغاية ألا وهي إرضاء السائح.

5- وأخيرا وضع خطة تمويل بسيطة وواضحة لدعم المستثمرين ومرافقتهم وتأطيرهم وإقامة علاقات ثقة معهم ذلك أنه يستحيل إنعاش النمو دون إسترجاع الثقة المتبادلة. من ثمة بات فرض عين أن يدرك المستثمر المحلي –مثله مثل المستثمر الدولي– الأهمية التي توليها الدولة لأمنه ولأمن ممتلكاته.

وعلى هذا الصعيد تنص قوانيننا على إجراءات حافزة كأشد ما يكون الحفز لفائدة أي مستثمر كان دون أدنى تمييز بين الرأسمال المحلي والرأسمال الدولي.

وقد جاء قانون الاستثمار بجملة من الامتيازات الاستثنائية لفائدة المستثمر.

وعلى صعيد آخر يستفيد المستثمرون من ضمانات حقيقية من مثل تلك المتعلقة بالعقار وبتحويل رأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه فضلا عن تلك المتعلقة بصرامة القانون واللجوء إلى التحكيم الدولي.

كما يملك المستثمر الخيار بين عدة طرق إجرائية تعرض عليه سواء أكان شخصا طبيعيا أم إعتباريا جزائريا أو أجنبيا.

وتشجع السياسة السياحية الجديدة الشراكة مع جميع الذين يتوافرون على تجربة مؤكدة في الميدان بالجزائر وعبر العالم والذين تتملكهم فكرة الاستثمار في السياحة الجزائرية بتشجيع عدد من الترتيبات القانونية والأدوات والبرامج الجذابة على وجه الخصوص.

إنه سيتم في القريب العاجل تطبيق خطة إنعاش خيار الجزائر كوجهة بالنسبة للسياحة الداخلية والدولية ناهيك عن السياحة العربية البينية التي أخذت تتنامى.

إنكم أنتم معشر محترفي السياحة وفقتم على الدوام في تخطي الأزمات المتعاقبة الأمنية منها والمالية والبيئية وقدمتم الحلول لطمأنة الزبون وضمان إستمرار هذا النشاط الإقتصادي ذي الصبغة الدولية والإنسانية أكثر من أي نشاط كان.

لذلك أود أن أزجيكم الثناء متمنيا أن تكتب الديمومة لروح هذه الجلسات بأعمال ومساع تبذل على إمتداد السنوات القادمة بما يجعل الجميع خدمة تطلعات الجميع ورديفا لتحقيقها.

وبالنظر للارتفاع المرتقب للدخل الفردي من الناتج الداخلي الخام فمن المتوقع أن يتعاطى 11 مليون جزائري السياحة في حدود سنة 2025.

والتحدي الآن هو تنمية السياحة الداخلية والعمل على إدراجها ضمن الشبكة التجارية للسياحة في العالم والعمل على ظهور الوجهة الجزائرية كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي.

حيث أن بناء وجهة وطنية بالمواصفات الدولية يتطلب تحديد مقاربة منظمة ومستدامة تمكن من توفير قراءة صحيحة ورؤية واضحة للنشاط السياحي ضرورية لتكريس وجود إقتصاد سياحي بديل للموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز.

من حيث الأهداف، وخارج التطلعات ذات المحتوى الاقتصادي، تؤكد النصوص التشريعية سارية المفعول إرادة الدولة في الحفاظ على البيئة، وتحسين البيئة المعيشية، وتثمين المؤهلات الطبيعية والثقافية وتعزيز التراث السياحي الوطني.

إن الوعي الوطني لمسألة التنمية السياحية كناقل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الحاجة إلى تطوير إطار استراتيجي ورؤية لعام 2030، بدعم الأهداف الواردة في هذا المخطط[1].

الخاتمة:

نخلص في الأخير، إلى أن إن السياحة في الجزائر مازالت غير مستغلة بالشكل الأمثل ولكن هناك فرصة لتطوير السياحة لتترجم بتوفير مناصب عمل يمكن أن تحد من البطالة في الجزائر، وبالتالي رفع مستوى المعيشة مع تدفق المداخيل السياحية، إذ يجب أن تشكل السياحة أحد البدائل الرئيسية للتنمية في البلاد خارج قطاع

[1] – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " م.ت.ت.س SDAT 2025"، الكتاب الأول: تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص 100.

المحروقات وكرس تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مرحلة أولى في إنجاز أقطاب سياحية وجميع توابعها من أجل إنتاج سياحي نوعي يثمن مؤهلات كل منطقة.

فالسياحة ليست خيارا، بل أصبحت ضرورة وطنية، وانطلاقا من هذه البديهة ستتولى الدولة القيام بأعمال تحسيسية كبيرة حول رهان التنمية السياحية من جهة، وتطوير برامج إنجاز للنهوض بالسياحة الوطنية إلى مستوى المعايير الدولية من جهة أخرى.

في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في الجزائر، يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية السياحية وعملياتها، والتي من أهمها ما يلي:

1- بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال إعداد وتأهيل السكان المحيطين بالمناطق السياحية ثقافياً ومهنيا وتعريفم بأهم السلوكيات والاخلاقيات الناجحة في استقطاب السياح وجذبهم من خلال وسائل الإعلام. .

2- تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات للمقبلين على الاستثمار في القطاع السياحي.

3- وضع السبل الكفيلة لتحسين الوضع البيئي وتجميل المناطق المحيطة بالمواقع السياحية وتوفير الخدمات الضرورية فيها وإنشاء الطرق التي تسهل الوصول إليها.

4- فتح مؤسسات تعليمية عالية لتوفير وتأهيل الاشخاص العاملين بالسياحة ليكونوا قادرين على التعامل مع السواح، والزوار والمواطنين.

5- تشجيع تنمية الصناعات الصغيرة والمنتجات المحلية ومصنوعات الحرف التقليدية والحرفية ذات الطابع التراثي أو الشعبية وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية، لتقديمها أو بيعها للسياح، فقد أثبتت الدراسات العلمية أن السياح ينفقون ثلثي ميزانيتهم على اقتناء هدايا للأصدقاء ويفضل هؤلاء اقتناء المنتجات المحلية والشعبية للبلد المستقبل.

6- تطوير أدوات التسويق والترويج السياحي. في داخل وخارج الوطن الجزائري من خلال تفعيل دور الإعلام المرئي والمكتوب في الترويج للسياحة المحلية.

7- كما يجب رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال إجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق حضاريا.

8- الاهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها، كما يجب الإسراع في إدخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والآثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات أو الأقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولي.

الهوامش:

1- موفق عدنان، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، ،عمان الأردن، 2010، ص14.

[2]- عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003، ص94.

[3]- ناصري عائشة، التنمية المستدامة وإستراتيجية تطبيقها في الجزائر ، مذكرة ليسانس، تخصص نقود وبنوك ، جامعة المدية ، الجزائر، 2007 ، ص 53.

[4]- زيد منير عبوي ، السياحة في الوطن العربي دراسة لأهم المواقع السياحية العربية ،الطبعة الأولى ،دار الراية للنشر و التوزيع،عمان- الأردن، 2007، ص43.

[5]- نفس المرجع، ص45-47.

-[6] Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, 2013, p.4.

[7]- زيد منير عبوي، المرجع السابق، ص43.

[8]- ناصري عائشة، المرجع السابق، ص 57.

[9]- صبري عبد السميع، نظرية السياحة، الطوبجي ، القاهرة، 1992، ص 52.

10- Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p.4.

11 - Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2013, p. 8.

12-www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

13 -www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

14- Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p.4.

15- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص89 .

16- نفس المرجع ،ص 89 -90.

17- Ministère du tourisme, op-cit , p.4.

18- عشي صليحة، المرجع السابق، ص 100-101.

19- نفس المرجع، ص102.

20- رحماني محمد – الياس رحمون: العولمة وأثارها على التنمية المستدامة، مذكرة ليسانس، نقود وبنوك، جامعة المدية، 2007، ص 120.

21- وداد إبراهيم، السياحة العربية بين الواقع والطموح، جريدة الوحدة، العدد 7300، الاثنين 31/5/ 2010. سوريا، على الموقع التالي:
http://wehda.alwehda.gov.sy/_kuttab_a.asp?FileName=37641303020100531115308

22- زيد منير عبوي، المرجع السابق، ص 249-250.

23- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية،من الموقع: www.ons.com

24- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.س SDAT 2025"، الكتاب الأول: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، جانفي 2008، ص 100.